

متن المقولات

اعلم أن المفهوم ثلاثة • الواجب • والمتنع • والممكن

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نحمدك يا جاعل جواهر العقول مكيفة بالعلوم * ونصلي على هيمولى
صور المنطوق والمفهوم * وعلى آله الصائرين بالاضافة الى كمية أوضاعه
كالنجوم * وأصحابه المنفعلين بتزكية النفوس عن الفعل المذموم
* وبعد * فيقول المحتاج الى اللطيف المتين * عمر بن الشيخ محمد
أمين * القره داغى * عني عنهما الهادي * لما كانت رسالة المقولات
لعمولى القزجلى رحمه الله مع صغر حجمها مشتملة على فوائد منيفة *
أردت أن أكتب عليها فرائد شريفه * وزوائد لطيفه * مجتنباً عن
الايجاز الممل * والاطناب المخل * وسميته ببدر العلاء * فى كشف
المقولات * نفع الله به كل عارف أمين * بحرمة سيد المرسلين *

(اعلم أن المفهوم) والمعلوم وهو الصورة الحاصلة من الشيء عند المدرك مع قطع النظر عن إتيانها بأقسامه (ثلاثة) لأنه إما أن لا تصلح ذاته من حيث هي للعدم أو الوجود أو تصلح لهما بعدم إتيانها عن الفردية للوجود والمعدوم على وجه البديل فالأول (الواجب) وهو الباري تعالى (و) الثاني (المتنع) كشريكه تعالى (و) الثالث (الممكن)

(قوله في كشف المقولات) جمع مقولة بمعنى محمولة سمي كل من الاجناس العالية بها لحملها على ما تحتها والثناء للنقل أو المبالغة (قوله مع قطع الخ) احتراز عن الصور العلمية (قوله من حيث هي) احتراز عن

في التمدد
 حيث انما
 فان ذلك
 على ان
 الاشياء
 الذهنية
 في الفوق
 الصور
 بالذهن
 يتصور
 وما فيها
 من
 صور
 علم
 والمعلوم
 لكن
 علم

قوله وهو فيه استخدام وهو الصورة الى ليس المراد بالصورة ما بقا بل الاعيان الخارجية حتى لا يشغل المعلوم
 الموصوف بالاعتقالي ان كان كذا حجة او ذهنية فيشمل المعلوم الموصوف بالاعتقالي لا يشغل المراد بالخاصة منها
 الحقيقة اعني الصورة ~~التي~~ ينتقص التعريف بها بالمعلوم الموصوف او الخاصة ينتقص الموصوف لان القول بالخاصة
 بمعنى الثابتة اعم من تلك بطريقتي الصور او الموصوف فافهم ابن الباساوس
 قوله عند المدرك واما عند عقالة القصور عند العقل الى ذلك فهو على ان المراد بالعقل النفس ينتقص بمعلوم
 حجم الواجب والعقل وان اراد به الجوهر المجرد ~~فليس~~ الغير المتعلق بالبدن ينتقص بمعلوم الان والواجب واجبا
 من ذلك بان المراد بالعقل المدرك فلا يراد به شيء فقد رتب ذلك الى ذلك للتفصيل على المراد وفي شأبه
 الشبهة ابن الباساوس

قوله مع قطع النظر عن اتقانها بها اولا من حيث اتصاف المدرك بالصورة فانه بذلك
 الحسية علم وهذا معنى على ان الى اصل في الذهن ماهيات الاشياء بجميع تلك الصورة
 الذهنية عين الخارجية في اختلاف الفرق بين العلم والمعلوم فقبل الصورة في المعلوم
 من حيث قيامها بالذهن وحصولها فيه علم وصورة يتصف بها النفس ومن حيث قيامها
 وما هيته العقلية مع قطع النظر عن قيامها بالذهن معلوم وزود صور في الموجود
 ما في الذهن علم وما في الخارج معلوم وقيل العلم والمعلوم في الالهي الصورة الذهنية
 لكن باعتبار قيامها بالمدرك علم وباعتبارها في نفسها معلوم والشارح قد
 ظاه اختار هذا فافهم ابن الباساوس رحمه الله والباقي ٦٥/١١/٣٠

ح

الاعتقالي هو الذي لا يشغل الموصوف بالاعتقالي لا يشغل المراد بالخاصة منها
 الحقيقة اعني الصورة التي ينتقص التعريف بها بالمعلوم الموصوف او الخاصة ينتقص الموصوف لان القول بالخاصة
 بمعنى الثابتة اعم من تلك بطريقتي الصور او الموصوف فافهم ابن الباساوس
 قوله عند المدرك واما عند عقالة القصور عند العقل الى ذلك فهو على ان المراد بالعقل النفس ينتقص بمعلوم
 حجم الواجب والعقل وان اراد به الجوهر المجرد فليس الغير المتعلق بالبدن ينتقص بمعلوم الان والواجب واجبا
 من ذلك بان المراد بالعقل المدرك فلا يراد به شيء فقد رتب ذلك الى ذلك للتفصيل على المراد وفي شأبه
 الشبهة ابن الباساوس

الاعتقالي هو الذي لا يشغل الموصوف بالاعتقالي لا يشغل المراد بالخاصة منها
 الحقيقة اعني الصورة التي ينتقص التعريف بها بالمعلوم الموصوف او الخاصة ينتقص الموصوف لان القول بالخاصة
 بمعنى الثابتة اعم من تلك بطريقتي الصور او الموصوف فافهم ابن الباساوس
 قوله عند المدرك واما عند عقالة القصور عند العقل الى ذلك فهو على ان المراد بالعقل النفس ينتقص بمعلوم
 حجم الواجب والعقل وان اراد به الجوهر المجرد فليس الغير المتعلق بالبدن ينتقص بمعلوم الان والواجب واجبا
 من ذلك بان المراد بالعقل المدرك فلا يراد به شيء فقد رتب ذلك الى ذلك للتفصيل على المراد وفي شأبه
 الشبهة ابن الباساوس

الممكن الموجود حال وجوده (قوله يلزم جعل الخ) أى على تقدير عدم
تقييد الممكن بالخاص (قوله بما يصدق الخ) أى صدق أحد المتساويين
على الآخر أو الأعم على الأخص وما ذكرنا أولى من قول بعضهم اتصف
بالنقيض أو بما يصدق عليه النقيض لاحتياجه إلى تعميم النقيض
من الحقيقي والحكمي (قوله الحيوان ذولا حيوان) لم يقل الحيوان ذو
هواد مع أنه أنسب بالتنظير لأن الكلام في الاتصاف بما صدق عليه

الخاص * وبعبارة أخرى المفهوم إما موجود أو معدوم * والمعدوم
إما ممتنع كاللاشيء أو ممكن *
(الخاص) كالحیوان وقیده بالخاص لأطلاقه على ما سلبت الضرورة عن
عدمه فيعم الأول والثالث أو وجوده فيعم الثاني والثالث * أو أحدها
غير معين فيعم الثلاثة وعلى الثلاثة يلزم جعل القسم قسيماً ثم كل منها يديهي
لبداهة مأخذه ولا ينافية تعريفاتها بما يقتضى ذاته الوجود أو العدم
أولاً ولا لأنها لفظية (وبعبارة أخرى) متحدة مع الأولى ما لا
(المفهوم) قسمان لأنه (إما موجود أو معدوم) وهما يديهان لأن خفاء
المشتق وجلاءه باعتبار مأخذه * ولا ينتقض الحصر بالوجود بناءً على أنه
لو وجد كان له وجود ونقل الكلام إليه فيتسلسل ولو عدم انصف
بما يصدق عليه نقيضه لأننا نختار إما الشق الأول بجعل وجود الوجود
عينه بمعنى لاماهية له وراء الوجود. أو الثاني ونقول الاتصاف به إنما
يمتنع إذا كان بالمواطاة بأن يقال الوجود عدم لا بالاستتقاق أو ذى هو
كما يقال الحيوان ذولا حيوان هو السواد (و) كل منهما قسمان لأن
(المعدوم إما ممتنع) أى ضرورى العدم لذاته (كالاشيئ أو ممكن)
غير ضرورى الوجود والعدم * والمراد معدوم ممكن فهو قيد القسم فلا
الممكن الموجود حال وجوده (قوله يلزم جعل الخ) أى على تقدير عدم
تقييد الممكن بالخاص (قوله بما يصدق الخ) أى صدق أحد المتساويين
على الآخر أو الأعم على الخاص وما ذكرنا أولى من قول بعضهم اتصف
بالنقيض أو بما يصدق عليه النقيض لاحتياجه إلى تعميم النقيض
من الحقيقي والحكمي (قوله الحيوان ذولا حيوان) لم يقل الحيوان ذو
حواد مع أنه أنسب بالتنظير لان الكلام فى الاتصاف بما صدق عليه

لكن التام باطل
فان المقدم فاقم الى الباطل

القياس لانه لا يوجد في المقدم والواجب
استلزامه انما هو المقدم والواجب
المقدم وقوله في قوله
اشارة الى الاستلزام
في المقدم

٢ بقا ٣

كالعناء * والموجود إما واجب وإما ممكن * ثم الممكن الموجود
إما جوهر وإما عرض * ثم الجوهر وهو الموجود لافي موضوع
يلزم جعل القسم أعم من وجهه من المقسم (كالعناء والموجود إما واجب)
لذاته لا بمعنى عليّة ذاته لوجوده لبطائه ضرورة إستلزامه التقدم بوجوده
عليه بل بمعنى أمتناع انفكاك الوجود عنه نظراً إلى ذاته (وإما) موجود
(ممكن) لا ضروري الوجود والعدم لذاته (ثم) بعد التقسيم بالنحوين
المازين أعلم أن (الممكن الموجود) بالوجود المحمول وإلا لبطل الحصر
بلاعدام مطلقة أو مضافة هذا والآنسب بالتقسيم الثاني تقديم الموجود
على قسمين لأنه (إما جوهر) إن إستغنى عن محل يقومه (وإما
عرض) إن لم يستغن عنه (ثم الجوهر) قدمه لشرفه بالاستغناء وكونه
ذاتياً لما تحته و(هو) فيه إستخدام والجملة أعراضية الممكن (الموجود
لا في موضوع) أي محل يقومه خرج العرض ودخلت الصورة الجوهرية
الحالة في الهيولى لأن محلها غير مقوم لها بل هي مقومة له * ونقض جمعا
بالصور العقلية للجواهر لكونها موجودة في موضوع مع أنها جواهر

النقيض تنبيهها على ان الاتصاف به يستلزم الاتصاف بالنقيض (قوله غير ضروري الوجود والعدم) أى لذاته فى الكلام اكتفاء فلا ينتقض التعريف الضمنى للمعدوم الممكن جمعا بالمعدوم حال عدمه كما لا ينتقض تعريف الممتنع منعاً به (قوله بالاعدام) اللام مبطل الجمعية أو يراد صيغة الجمع بالنظر الى المعطوف والربط مؤخر عن العطف (قوله بالتقسيم الثانى) أى من التقسيم الثانى وهو تقسيم الاقسام وأما بالنظر إلى مطلق التقسيم فيكون تقسيم الموجود الى الواجب والممكن تقسيماً ثالثاً أو رابعاً (قوله ذاتياً الخ) أى ولو على بعض المذاهب بخلاف العرض فانه

بمداد الخالص عن الموضوع اذا
يجوز في الفرض المحل صوح لا
يقوت خلاف الموضوع فان لم
فيه لا يتوهم الا عرضا فلهذا
المحل الى ان يقطع في الوصف
اذ اني قد بينت صوح الاصول
ابن ابي ساسون

م
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق الذي لا يخطئ
 لا الخفية ولا الماخية ولا
 الاعياء ولا الضلال ولا
 الماخية ولا الضلال ولا

المصحية والحقيقة
والتي الباعث
ط
والافاعلم هو الفاعل
تلايصلح جميع المخلوقات
لذا يشق في
افراد

افراد و هوای بیرون
فضای بیرون افراد

قوله والآء وان لم يكن المراد بالوجود في قوله المسمى بالوجود الموجود بالوجود المحمولى بان كان المراد منه الاعم منه وى الوجود الرباطى انقضى النقص بالاعدام المطلقة كقولنا العنقا معدوم بمعنى ان العنقا يوجد له العدم والاعدام المضافة فتزيد اعنى بمعنى انه يوجد له العدم بمعنى عدم البصر بان يقال ان الاعدام داخل في المقسم خارج عن الاقسام وكل قسم شأنه هذا باطل فنقسم المسمى بالوجود الى الجوهري والعرضى باطلا وحاصل الجواب منه الصفر مستنداً بتجزير المقسم بحيث لا يذلل له فيه الاعدام الى الباساوس

فيه الاعدام الى الباس و
قوله ان استغنى الخ اشارة الى ان المراد بالقيام
بالذات الذي هو له الجوهر كاعية الاستغناء عن المحل
بشتم المتعين بالحجم وغير المتعين وهو الجوهر
المجردة التي اشتبهت بالاعتقود والنفس لخلده في الخيال
المستعمل في ان المراد به ان يتعين بنفسه غير تابع
فبذلك يتعين شيئا اخر فانه لا يشتمل على المتعين اذ لم يشتهوا الجوهر المجردة الى الباس و

قوله ان لم يستفغ عنه اشارة الى ان الماد بالقيام باليقين الذي جعلها توفيقا للعرض ذلك على عدم الاستغناء عن المحل بمعنى اختصاصه به بحيث يصير الا لا يقتضاها وانما في معنى تأخيرها تحت المحل كقولهم الجسم وعين المتعين كصفات الباري وصفات المجدات الا ما ذهب اليه المشككون من ان المراد به ان يتعين بتعين الجوهر الذي هو موضوعه بمعنى ان وجوده في نفسه هو وجوده في موضوعه فيكون الصفات القديمة لا يتم الا بطلان العرض على صفات المجدات اذ لا يقولون بوجودها والاصل ان القيام بالذات او باليقين بالمعنى الذي عند الحكماء اعني بالمعنى عند المشككين من الباري تعالى

قوله لكونها اذ يصدق عليها انها عرض قائم بالتفكي حاصل فيها حصول لا اتصال فيها
بناء على هذا يجب ان انما الحقيقة جعلوها نفسيا ماهية المعلوم الجوهر ومطابقه هو
اليعني فيكون كونها جوهر او عرضا من هذه الاشياء اعتراضا على ان جعلوا الصورة العقلية كلية
مع ان القائم بالنفس في ضرورة فيكون كونها كلية وجبرئته واصبغ في ذلك ايضا بان المنع
الشيء الواحد في وجه واحد كليا وجبرئيا اما عند اختلاف الوجوه فلا في الصورة
صحت قيامها بالنفس الجزئية وكونها كلية في صحت مطابقتها للافراد بمعنى انه لا اصل في العقل
من كونها عند الفرد يدعى العوارض بل تلك الصورة بعينها فلا تناقض الى ان

قوله ونقضى اه بان تمام الصور العقلية الجوهرية خارج التعريف ~~وهو~~ داخل في الموصوفات وكل تعريف
هذا شأنه فاسد فهذا التعريف فاسد وقوله كقولنا وليس الصفوة اية الباسا ورس

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

المكتبة الشرقية
في القلعة السلطانية
بإستانبول
تحت إشراف
مفتي الديار
العثمانية

بناء على مذهب القائل بأن الحاصل في الذهن ماهيات الاشياء والاختلاف في الوجود والأحوال التابعة له * وأما عند من قال إنه أشباح الاشياء المخالفة لها في الماهية المناسبة إياها مناسبة مخصوصة بها فلا تقض لانها أعراض خارجية قائمة بالنفس على ما في شرح الهداية * وأجيب بأن المراد ماهية اذا وجدت في الخارج كانت لا في موضوع وإن لم توجد فيه ثم أن فسر العرض بماهية كانت في موضوع فهي أعراض أيضا ولا منافاة لاختلاف الجهة أو بماهية اذا وجدت في الخارج كانت فيه فلا * وأعرض عليه عبد الحكيم بأنه يخالف لجعل المقسم الممكن الموجود إذ لا يمكن أن يراد به ما من شأنه أن يوجد في الخارج لأن كل ممكن كذلك فلا فائدة في التقييد بالموجود ويستلزم بطلان انحصاره في القسمين لصيرورة القسمة هكذا الموجود الممكن إما أن يكون بحيث اذا وجد في الخارج كان لا في موضوع أو يكون موجوداً في الخارج في موضوع فيخرج ما لا يكون بالفعل في موضوع ويكون فيه إذا وجد كالسواد المعدوم والحق أن الوجود بالفعل معتبر فيه * وتفسيرهم بماهية اذا وجدت في الخارج للإشارة إلى زيادة الوجود لاخراج الواجب تعالى وأن الاعتبار في الجوهرية كونه بهذه الصفة في الوجود الخارجى لا العقلى

عرض عام على جميع المذاهب (قوله والاختلاف في الوجود الخ) يتجه على المذهب الاول أنه يلزم أن يكون صورة النار الحاصلة في الذهن محرقة له لان النار الخارجية كذلك وأن يخرق صورة الجبل المعقولة الذهن لعظمه وان يجتمع الضدان عند تصور الحرارة والبرودة وعلى الثاني انه اذا خالفت الاشباح الاشياء لم يتم امتياز الذهن بين الاشياء حال غيبتها وهو باطل ضرورة امتياز الذهن بين زيد وعمرو المرئيين بعد غيبتهم وكذا بينهما وبين هذا الفرس فاشرنا إلى دفع الاخير (بقولنا المناسبة إياها الخ) ودفع ما عداه بقولنا والاختلاف الخ منه

انما القائل استثنى نفس
سواء بالمكان الموصوف
ان يوجد للما فائدة التقيد
بالوجود في الخارج لا بظهوره
فقط فلو كان كذلك
لا حاجة الى تقييد
الابساو

اشارة الى تلافى هذه
وقوله لان الله هو الذي
يبدل الاشياء من حال الى
حال فلو كان الله تعالى
مستغنياً عن الاشياء
لما احتاج الى دفع
الابساو

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

قوله لان الوجود زيادة اذ احدهما بمعنى ان للعقلان بلاط الوجود والماهية وبلاط الماهية
دون الوجود فالمفرد من زيادة على الماهية هو ثانيا برهان الماهية دون الوجود اذ لا فائدة في
عليها خارجا الى الباساوس **قوله** على الماهية الممكنة التفتيد بالممكنة لا خارج وجود
الواجب فانه عين ماهيته لكن هذا المذهب الحكماء دون مذهب الجمهور المشايخ فالجمهور على زيادته
عليها في الممكن الواجب لان ما يفكر في زيادته عليها انما هو الوجود بمعنى الكثرة والشيء لا دون
ما هو بمعنى مبدء الآثار والحكايا لا يكرهون زيادة الوجود بالمعنى الاول كما يظهر في تحقيق مذهبهم في
قوله عين الماهية اذ في الواجب الممكن كقولهم بمعنى عدم افرادها
بتحقق على في الخارج اذ ليس في الخارج الا الماهية لا بمعنى انها متحققات بتحقق واحد في الخارج اذ
لا تحقق الوجود في الخارج لا تحقق على في ولا تحقق الشيء وتحتمل ان يكون مرادهم من الوجود الذي قالوا
بكماله ليس هو الوجود بمعنى مبدء الآثار وهو الذي دون الكثرة والشيء ولا شيء بل كالمعنى نفس
الشيء ولذا قالوا اذ ان رفع الوجود ان تفتت الماهية اذ لو كان مرادهم من الوجود المعنى الثاني لم يلزم
من ارتفاع ارتفاعها لانه مرتفع وانما اذ لا تحقق في الخارج فليسا بل الى الباساوس **قوله**
والامكنة محمولة الى الشئ في قياس شئنا في التقدير لو لم يكن الوجود عين الماهية لم تكن الماهية
محمولة محمولة والثاني بطل وكذا المقدم اما الملازمة فلاك الجمعية هو اثر الفاعل وتأثير الفاعل اما هو
والتصايف الماهية بالوجود فالمحمول انما هو الوجود دون انفسها **قوله** واما بطلان الثاني فلاك
المقدم فلا فائدة لو لم يكن شيئا من الماهيات محمولة ان تفتت الجمعية بالكلية لان كل ما فرض كونه محمولا من
الوجود او مصروفية الماهية به فهي ماهية بنفس المقدم ان لا شيء من الماهيات محمولة فليز استثناء
المحمول عن المؤثر وهذا الاستثناء يرد بان الجمعية هو الوجود الخاص لاه الماهية الوجود فلا يلزم ارتفاع
الجمعية في الماهية بالكلية الى الباساوس **قوله** ويمكن دفع النقص اه اي بمعنى صورة
نقصه في دفع النقص لان سلم ان الصورة العقلية الجوهر موجودة في موضوع كيف ولو كان كذلك
لزم من تعقلها تعقل شيء مقدم كما والثاني مستفاد فكذا المقدم الى الباساوس

في الدواغين
 يعني ذلك
 في الاعمال
 في الحكم
 يكونه اذا
 لا في موضع
 لا في موضع
 ما اذ هذا

تم فصله عن
التي قبلها
في النسخ
التي قبلها
في النسخ
في النسخ
في النسخ
في النسخ

مستور
منزله
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
آية للذين آمنوا

في تعريف العقل واللفظ البدن في تعريف النفس الذي هو معطوف
 في تعريف النفس العقلية البنية اس كالم يتدفع اذ المبدأ العظمى تفسيراً
 لرفعة في الجسم المعطوف في تعريف العقل واللفظ البدن في تعريف النفس العقلية
 لا في البنية غير متعلقة بالبدن لعدم اطلاق البدن على الاطلاق ابن الباساوس

قوله لو كان في المعطوف فيها او في لفظ الجسم في تعريف العقل واللفظ البدن في تعريف النفس الذي هو معطوف
 في تعريفها لم يتدفع نفس تعريف العقل بالنفس العقلية البنية اس كالم يتدفع اذ المبدأ العظمى تفسيراً
 لرفعة في الجسم المعطوف في تعريف العقل واللفظ البدن في تعريف النفس العقلية
 لا في البنية غير متعلقة بالبدن لعدم اطلاق البدن على الاطلاق ابن الباساوس

قوله او في المعطوف عليه او في لفظ البدن في تعريف العقل واللفظ الجسم في تعريف النفس التي هي معطوف
 بها اي بالنفس العقلية اذ لو كان المراد باللفظ المعطوف عليه في تعريف النفس البدن في تعريف النفس العقلية عن تعريفها
 لعدم تعلقها بالادراك ابن الباساوس

قوله والا وانه لا يثبت التجو في المعطوف عليه في الاول وفي المعطوف في الثاني بان كاله التجو بالعكس
 بان كان في المعطوف في الاول وهو الجسم في المعطوف عليه في الثاني وهو الجسم البنية لزم التلغيم اى عدم دفع
 ما يثبت تعريف العقل بالنفس العقلية والتفاضل تعريف النفس بها وعدم كونها على وتيرة واحدة

ابن الباساوس
 قوله في الحاشية والمراد من البنية التي يتجه عليها ان عدم
 تمايز هوية الوجود عن هوية الموجود ليس في ذاته يقتضي ان يكون الوجود في ذاته على هوية
 الوجود حتى يكون ما صدق عليه احداهما غير ما صدق عليه الاخر لا في وجوده وعدمه لا متبنا
 بان لا يثبت الوجود هوية خارجية تكون هي المقولات الثابتة كيف ولو اتحد الوجود بالسواد
 مثلاً في الخارج لكان محمولاً عليه مراعاة ما يثبت في كل واحد شك في ان الوجود موجود كما لا
 شك في السواد موجود وان هذا اشار الى قدسكم بالتزديد الذي ابن الباساوس

في تعريف النفس العقلية البنية اس كالم يتدفع اذ المبدأ العظمى تفسيراً
 لرفعة في الجسم المعطوف في تعريف العقل واللفظ البدن في تعريف النفس العقلية
 لا في البنية غير متعلقة بالبدن لعدم اطلاق البدن على الاطلاق ابن الباساوس
 في تعريف النفس العقلية البنية اس كالم يتدفع اذ المبدأ العظمى تفسيراً
 لرفعة في الجسم المعطوف في تعريف العقل واللفظ البدن في تعريف النفس العقلية
 لا في البنية غير متعلقة بالبدن لعدم اطلاق البدن على الاطلاق ابن الباساوس
 في تعريف النفس العقلية البنية اس كالم يتدفع اذ المبدأ العظمى تفسيراً
 لرفعة في الجسم المعطوف في تعريف العقل واللفظ البدن في تعريف النفس العقلية
 لا في البنية غير متعلقة بالبدن لعدم اطلاق البدن على الاطلاق ابن الباساوس

الوجود في ذاته على هوية
 الوجود حتى يكون ما صدق عليه احداهما غير ما صدق عليه الاخر لا في وجوده وعدمه لا متبنا
 بان لا يثبت الوجود هوية خارجية تكون هي المقولات الثابتة كيف ولو اتحد الوجود بالسواد
 مثلاً في الخارج لكان محمولاً عليه مراعاة ما يثبت في كل واحد شك في ان الوجود موجود كما لا
 شك في السواد موجود وان هذا اشار الى قدسكم بالتزديد الذي ابن الباساوس

ابن الباساوس

فانتم قالوا العقل الا لا هو دار
المعقول فان عقله لا يكون عقلا
وهكذا الى آخر الكلام الثاني في
فتن العقل الصالحين فانه لا
المصلحة عندهم ولا الهوى فيهم
الغاصر والاشعث والاربعون
اليوم انفسهم ترون الارواح الكائنات
هو خفا للكثير الا في الرب الباطني

اما النفس فلا هي المادة
 بل هي قوة عاقلية
 لا تتحرك ولا تتغير
 ولا تتبدل
 (١٠)

فان النفس هي القوة
 العاقلية التي لا تتحرك
 ولا تتغير ولا تتبدل

واما نفس وهي جوهر مجرد متعلق تعلق التدبير والتصرف
 واما جسم

المعطوف بأو وهو ممنوع تأمل * ثم ان أريد بالجرد عن المادة عدم كونها
 جزءاً منه ينتقض التعريف بالهيولى والصورة أو عدم المقارنة للمادة فع
 إنتقاضه بالهيولى لاستحالة اقتران الشئ بنفسه يخرج النفوس فيلغى
 التقييد بقوله غير متعلق إلا أن يراد بالجرد إنتفاء المقارنة الواجبة بأن
 لا يكون الجرد مادة ولا ملزومة لها فيخرج أجزاء الجسم والنفوس
 الفلكية لا الانسانية فهي تخرج بقوله غير متعلق (واما نفس)
 وقسمت إلى فلكية وانسانية وقد تطلق على مبدء آثار النبات
 والحيوان (وهي جوهر مجرد) في ذاته لا في فعله لأنها (متعلق بالجسم
 تعلق التدبير والتصرف) ولها قوة عاقلية تسمى عقلا عمليا وهي قوة
 الاستنباط والتصرف لا نظام أمر المعاش والمعاد بها وأخرى عاقلية تدرك
 بها الامور التصورية والتصديقية تسمى عقلا نظريا ولها أربع مراتب
 لأن النفس اما ذات قوة إستعداد للادراكات وهو إما ضعيف فالعقل
 الهيولانى أو متوسط فالعقل بالملكة أو قوى فالعقل بالفعل أو ذات
 قوة كمال فالعقل المستفاد والآخر أكثر أطلاق هذه الاسامى الأربع على
 النفس في هذه المراتب وقد تطلق على أنفسها وعلى قوى هي مبادئها
 والعقل بالملكة إذا كان في الغاية بأن يحصل له كل نظرى بالحدس
 يسمى قوة قدسية (واما جسم) قدمه على الاخيرين مع تقدم الجزء

فهو المضرع عليه (قوله تأمل) وجهه جواز أن يقال بان العاطف
 المحذوف الواو الواصلة بمعنى أو الفاصلة فيندفع الاشكالات بحذفها
 لكن انما يتم لو كان في حكم الواو التي لمطلق الجمع في جواز حذف

فان النفس هي القوة
 العاقلية التي لا تتحرك
 ولا تتغير ولا تتبدل
 (١٠)

فان النفس هي القوة
 العاقلية التي لا تتحرك
 ولا تتغير ولا تتبدل
 (١٠)

فان النفس هي القوة
 العاقلية التي لا تتحرك
 ولا تتغير ولا تتبدل
 (١٠)

قولهم الى فلكية التي فانهم اشتبهوا لافلاك بقوساً مجردة لتعلق الكليات وقوسها بانية لتجمل الحركات بالانسان
واعترض عليهم بانهم اشتبهوا لافلاك بسيد الحركات فخصت عندهم واذا اشتبهت لها النفس الناطقة المتعلقة
بالكليات ايضاً كان اننا حقيقة واجيب بأن الانسان هو الحيوان الناطق فكل حيوان حتى كلك العنكبوت
غير لانهم اذ الحيوان لا بد ان يكون فيه قوة الحس والحركة قوة التغذية والتبعية ايضاً وربما ان
المراد بتعلق الكليات في الانسان ما هو شأن العقل المسمى في العقل بالملكة لا العقل بالفعل
وبالحي في ما هو بطلان الانفعال واما في المثال الخاص واما الفلكية ليس كذلك عندكم اي الباساوي

قولهم فالعقل البشري لا يشاء الاستعداد المحض للادراكات فخصه بغيره منها بالعقل سميت بها
نسبها بالحيوان الى فانية في نفسها من الصورة القابلة هي لها الى الباساوي

قولهم فالعقل بالملكة فلما استعداد فصيل النظريات فحصل الفرق ورياسة سميت بالملكة لانها حصلت
لها بسبب تلك الفرق ورياسة ملكة الانتقال الى النظريات كذا قالوا واما بانهم في هذه المرتبة الاستعداد
الانتقال واما بالملكة ما يقابل الى الكيفية الراجحة لان استعداد الانتقال الى النظريات راسخ في
هذه المرتبة او ما يقابل لعدم كانه قد حصل للنفس فيها وجود الانتقال اليها بناء على قوة كاي يسمي العقل بالفعل
عقلاً بالفعل كونه بالقوة لان قوته قريبة من الفعل جداً الى الباساوي

قولهم فالعقل بالفعل فلما التمكن في استعداد النظريات من شأه من غير افتقار الى شيء جديد كذا فلكية
في قوله فخصه بمجود الالتفات وذلك انما يحصل اذا لاحظت النظريات مرة بعد اخرى حتى فحصل لها ملكة
تقوى كذا على ذلك الاستعداد كذا قالوا لكن بعض المحققين لا اعتبار بملكه الانخفاض في العقل بالفعل بل
القدرة على الانخفاض كافيته فاذ لاحظت العقول لادراكها وذهلت عنها في قادمة على استعدادها في هذه
المرتبة لو لم يكن عقلاً بالفعل لم تفرق بين القوة النظرية في الاربعة فلا بد من الانخفاض على الاقل
على الانخفاض انتهى الى الباساوي

قولهم بان يحصل الى ان قولهم هذا منا ولا قاله فاضمير من انه ليس في الملكة الا الاستعداد للانتقال كذا
استعداد الانتقال الى النظريات فيها اسما سميت بالملكة فالملكة في مقابلته الى اوله حصل فيها
لنفس وجود الانتقال الى النظريات بناء على قوة في مقابلته لعدم بل يتناول الى الباساوي

قوله كما اجزاء غيرها الى والحق ان اثبات الصور الجوهرية سيما النوعية مستحضر وان الذي نقله قطعا هو ان
الماء والذرات مثلا مختلفان بالحققة مع الاشتراك في الجسمية واما ان في كنهها صور لا تختلف بالحققة هو الكون
واخر كنهها الصور الجوهرية واطر مختلفة الحقيقة هو الصورة النوعية التي غير النفس الناطقة في الانسان

فلم يثبت بعد كذا نقله بعض الحقيقين الى الباساوي

قوله كالصورة النوعية فانهم قالوا ان الصورة الجسمية جزء والجسم لا يمتد الى كنه الصورة النوعية جزءا
للجسم هو صورته بغيرها تنوع الجسم انواعا واستدلوا على ذلك بان الجسمان الاجسام مختلفة بالانوار واللامنة
كعدم قبيل الانكسار في الفلكيات وقبولها بسرعة في الماء وبغير في الجو فلا بد ان يكون ذلك ثابتا لبعض
دول بعض وجب ان يكون لانه ما لم يكن استناد ما هو لانهم اليه ولا سبيل لان يكون خارجا عن الجسم لانه في قبيل
ان امره نفس يستند هو اليه فيلزم التسلسل فلا بد ان يكون جزء منه الى الباساوي

قوله الجوهر الواحد وهو بالانصال والانفصال باق في الحالين لان القابل يبقى مع المقبول ونفسه
بواحد ولا كثير ولا متصل بالوحدة والجمعية وانصاله بغير الصورة الانصالية فيه وكثرته وانفصاله بطرا
الانفصال عليه فله قلوب ودالات انفصال واحد متصل بالصورة الواحدة الى الالة فيه وبعده متكثر بالصورة
المتعددة الى الالة فيه الى الباساوي

قوله في الحاشية اشار الى وجه النقض في نقله من صفة على قوله قدس في الحاشية
اذ به في النقض المذكور وحاصل الذي في وجهه في الحاشية هو ان المادة بتركيبه هي الكون
والصورة التركيبية هي الحاشية لا مظهر ولا التركيبية هي صفة يرد انه مركبة في الجسم والفصل
لانها اجزاء ذهنية لا خارجية فوضعها على قيد الحيثية كما هو المصنوع في الطبع هو وقوع
سواء في الشايع اذ لا دخل له في النقض المذكور بقوله من صفة هو جسم فليس مل الى الباساوي

قوله والامال افراد الشخصية التي يقع وان لم يكن المراد بالجمع الجسم حيث هو هو بل كان المراد
به الجسم المتميز في ضمن الافراد الشخصية فصر اجزائه في اليمون والصورة باطلا اذ الافراد الشخصية
لها اجزاء التي فعبارته صريحة في اعتبارها الحيثية ناظرة الى افراد الجسم لكن قيل ان الصورة النوعية
متعددة للافراد اما هو بسلطة الانواع فكان الاول في الاطلاق نظر الى الانواع اشهر وفيه تاقل
الى الباساوي

هذا هو الجوهر الواحد وهو بالانصال والانفصال باق في الحالين لان القابل يبقى مع المقبول ونفسه بواحد ولا كثير ولا متصل بالوحدة والجمعية وانصاله بغير الصورة الانصالية فيه وكثرته وانفصاله بطرا الانفصال عليه فله قلوب ودالات انفصال واحد متصل بالصورة الواحدة الى الالة فيه وبعده متكثر بالصورة المتعددة الى الالة فيه الى الباساوي

وهو جوهر مركب من الهيولى والصورة * وإما هيولى وهو
الجوهر المحل لجوهر آخر * وإما صورة وهى الجوهر الحال فى
جوهر آخر فاقسام الجوهر خمسة

على الكل بالطبع لشرفه بالاتفاق عليه دونهما (وهو) من حيث
هو جسم (جوهر مركب) بحسب الخارج (من الهيولى والصورة)
الجسمية وإلا فالأفراد الشخصية لها أجزاء غيرها كالصورة النوعية
والعرضية كما فى السرير والمزاج كما فى المعجون (وإما هيولى) لفظ
يونانى بمعنى المادة أو عربى مخفف الهيولى بتشديد الياء وهو القطن
والمناسبة ظاهرة (وهى الجوهر المحل لجوهر آخر) هى الصورة المقومة
لها (وإما صورة وهى الجوهر الحال فى جوهر آخر) وفسر الحلول
بالاختصاص الناعت أى التعلق الخاص الذى يصير به أحد المتعلقين نعتا
للآخر كما بين البياض والجسم ويتجه عليه أنه إن أريد بهذا الاختصاص
صحة محله موافاة فلا يصدق على حلول البياض فى الجسم وحلول الأطراف
ومثل الأتوة فى محالها والصورة فى الهيولى والجسم التعليمى فى الجسم
الطبيعى أو محله ولو بواسطة ذو فيصدق على الهيولى بالنسبة إلى الصورة
والمال بالنسبة إلى صاحبه والمعرض بالنسبة إلى عارضه والجواب أنا
نختار الشق الثانى ونقول المعتبر فى ذلك الاختصاص عدم تحقق النعت
المخصوص بدون المنعوت المخصوص * وقد يجاب بأن المراد بالناعت السبب
القريب لانتعت لكن عدم تحققه فى الهيولى والمعرض محتاج إلى البيان
(ف) علم بما ذكرنا أن (أقسام الجوهر خمسة) وهو مذهب المشائين
المعطوف به معه (قوله من حيث هو جسم) إشارة إلى دفع النقص
بالجنس والفصل لكن انما يلزم اذا قيل بأن التغاير بينهما وبين الهيولى

هذا الجوهر المركب من الهيولى والصورة * وإما هيولى وهو الجوهر المحل لجوهر آخر * وإما صورة وهى الجوهر الحال فى جوهر آخر فاقسام الجوهر خمسة

على الكل بالطبع لشرفه بالاتفاق عليه دونهما (وهو) من حيث هو جسم (جوهر مركب) بحسب الخارج (من الهيولى والصورة) الجسمية وإلا فالأفراد الشخصية لها أجزاء غيرها كالصورة النوعية والعرضية كما فى السرير والمزاج كما فى المعجون (وإما هيولى) لفظ يونانى بمعنى المادة أو عربى مخفف الهيولى بتشديد الياء وهو القطن والمناسبة ظاهرة (وهى الجوهر المحل لجوهر آخر) هى الصورة المقومة لها (وإما صورة وهى الجوهر الحال فى جوهر آخر) وفسر الحلول بالاختصاص الناعت أى التعلق الخاص الذى يصير به أحد المتعلقين نعتا للآخر كما بين البياض والجسم ويتجه عليه أنه إن أريد بهذا الاختصاص صحة محله موافاة فلا يصدق على حلول البياض فى الجسم وحلول الأطراف ومثل الأتوة فى محالها والصورة فى الهيولى والجسم التعليمى فى الجسم الطبيعى أو محله ولو بواسطة ذو فيصدق على الهيولى بالنسبة إلى الصورة والمال بالنسبة إلى صاحبه والمعرض بالنسبة إلى عارضه والجواب أنا نختار الشق الثانى ونقول المعتبر فى ذلك الاختصاص عدم تحقق النعت المخصوص بدون المنعوت المخصوص * وقد يجاب بأن المراد بالناعت السبب القريب لانتعت لكن عدم تحققه فى الهيولى والمعرض محتاج إلى البيان (ف) علم بما ذكرنا أن (أقسام الجوهر خمسة) وهو مذهب المشائين المعطوف به معه (قوله من حيث هو جسم) إشارة إلى دفع النقص بالجنس والفصل لكن انما يلزم اذا قيل بأن التغاير بينهما وبين الهيولى

هذا الجوهر المركب من الهيولى والصورة * وإما هيولى وهو الجوهر المحل لجوهر آخر * وإما صورة وهى الجوهر الحال فى جوهر آخر فاقسام الجوهر خمسة

على الكل بالطبع لشرفه بالاتفاق عليه دونهما (وهو) من حيث هو جسم (جوهر مركب) بحسب الخارج (من الهيولى والصورة) الجسمية وإلا فالأفراد الشخصية لها أجزاء غيرها كالصورة النوعية والعرضية كما فى السرير والمزاج كما فى المعجون (وإما هيولى) لفظ يونانى بمعنى المادة أو عربى مخفف الهيولى بتشديد الياء وهو القطن والمناسبة ظاهرة (وهى الجوهر المحل لجوهر آخر) هى الصورة المقومة لها (وإما صورة وهى الجوهر الحال فى جوهر آخر) وفسر الحلول بالاختصاص الناعت أى التعلق الخاص الذى يصير به أحد المتعلقين نعتا للآخر كما بين البياض والجسم ويتجه عليه أنه إن أريد بهذا الاختصاص صحة محله موافاة فلا يصدق على حلول البياض فى الجسم وحلول الأطراف ومثل الأتوة فى محالها والصورة فى الهيولى والجسم التعليمى فى الجسم الطبيعى أو محله ولو بواسطة ذو فيصدق على الهيولى بالنسبة إلى الصورة والمال بالنسبة إلى صاحبه والمعرض بالنسبة إلى عارضه والجواب أنا نختار الشق الثانى ونقول المعتبر فى ذلك الاختصاص عدم تحقق النعت المخصوص بدون المنعوت المخصوص * وقد يجاب بأن المراد بالناعت السبب القريب لانتعت لكن عدم تحققه فى الهيولى والمعرض محتاج إلى البيان (ف) علم بما ذكرنا أن (أقسام الجوهر خمسة) وهو مذهب المشائين المعطوف به معه (قوله من حيث هو جسم) إشارة إلى دفع النقص بالجنس والفصل لكن انما يلزم اذا قيل بأن التغاير بينهما وبين الهيولى

[illegible]

وهم قالوا في وجه الحصر الجوهر إن كان في محل فصورة أو محلا فإداه
أو مركبا منها جسم وإلا فان تعلق بالجسم تعلق التدبير والتصرف
فنفس وإلا فعقل * ولما اعترض عليه بأنه لا إستبعاد في وجود جوهر
غير جسماني مركب من جوهرين محل أحدهما في الآخر وليس هنا
ما ينفيه غير وجه الحصر تارة وقيد الجسم في قولهم أو مركب منها
جسم بقوله (بالاستقراء) أخرى وما يقال من أنهم لا يقولون بالاستقراء
هنا ففيه أنه لا بد من القول به في انحصار الشق الاخير في العقل لجواز
كون الجوهر الغير المدبر جزء العقل أو النفس أو جوهر آخر فليقل
به فيه أيضاً ولا يبعد القول بأن المقسم الجوهر الذي تحقق وجوده
بالبداهة أو البرهان فلا يقدح فيه هذه الاحتمالات * بقي أنهم قالوا بوجود
الجن وأنها أرواح مجردة لها تصرف في الابدان مع خروجها عن الخمسة
إلا أن يقال بدخوله تحت العقل مع أن حصره في العشرة بأبام * وأما
الاشراقيون فذهبوا إلى أن أقسام الجوهر أربعة العقل والنفس والمكان
وهو عندهم بعد مجرد موجود في الخارج يسمونه بعداً مفطوراً ويجب
كونه جوهرأ لقيامه بذاته وتوارد المتكّنات عليه ولو بالقوة متوسط
بين عالمي الجوهر المجردة والأجسام والجسم وهو جوهر وحداني متحيز
بذاته وأن الجسم ليس مركبا من أهيو^{النفس} والصوره بل الأولى نفس

والصورة ذاتي كما يشعر به كلام اللاري * وأما على التحقيق ألا تأتي منا
فلا (قوله غير وجه الحصر قارة) حيث قيل الممكن إما أن يكون حالاً
أولاً والآول إما سبب لوجود محله فصورة أولاً فعرض * والثاني إما
متحيز لجسم أو جزء منه فهو أولاً ولا وهو إما أن يكون مديراً
للجسم فنفس أو جزءاً منه أولاً مديراً ولا جزءاً منه فعقل أو جزءاً له
(قوله وانها أرواح الخ) الضمير عائد إلى الجن باعتبار أفرادها ولذا

يقول العلم بكليته الكبرى يتوقف على العلم بالنتيجة فلو استدله عليه كان دورا واجب بان العلم بكليته الكبرى لا يتوقف
 الا على العلم بشبهته الاكبر للاصغر او انتفاء عنه من حيث هو قديم تامين افراد الاوسط والنتيجة هو شبيه له ان
 انتفاء عنه من حيث هو خصوصه وانما هو ان العلم بكليته الكبرى لا يتوقف على العلم بهذا الشبه او الانتفاء فاما
 قلت كل حيوان جمه فقد اندرج في هذا الحكم لان من حيث هو فرد للحيوان لان من حيث هو انان والطلب
 العلم بشبهه للجم لانان بخصوصه والاحكام تختلف باختلاف العنوا لان الاربى ان قولك جملوني نريد
 قضية مغايرة لقولك جاعني من اجل حيث يصح ان يعلم الثاني دونه الاول وان كان ذلك اربط في الواقع
 زيدنا فالوقوف عليه ككيفية الكبرى مغايرة للوقوف عليها فلا بد ان يصيب على جملة العلم

من افراد الاوسط صغائر للوقوف عليها اعلم بكليته الكبرى و هو بين النتيجة اذ
 هو المقوق عليه ككيفية الكبرى وهو يشبه الاكبر للاصغر من حيث هو فرد
 هو المقوق عليه ككيفية الكبرى وهو يشبه الاكبر للاصغر من حيث هو فرد
 هو المقوق عليه ككيفية الكبرى وهو يشبه الاكبر للاصغر من حيث هو فرد

قوله مثلا اذا علم انه بهذا يندفع ان بدلية التصديق انما تستلزم بدلية تصورات الاطراف اذا كانت اجزاول
 كما هو صواب الامام واما اذا كانت شرطا له كما هو صواب الحكماء فلا فائدة بدلية التصديق بمعنى الحكم لا تستلزم
 بدلية تصديق الطرفين وذلك لانه اذا علم ان التصديق بمعنى الحكم حصل بشرائط من البلية والصبيبان علم ان كلا
 منها بدلية فلا فائدة اذا علم حصوله بشرائط من تصديق منه كسب الاول ان يقول انك فاعلم ان
 التصديق اختار الا وادخل كل منهما فلذا قال بنبية كسب قوله ثلاثة امور لا يخفى ان هذه الاصور انما
 تقتضى اشتراك الوجود بمعنى مطلق الثبوت بالنسبة الى الخصص اعني الثبوتات الخاصة واشتراك بمعنى
 مطلق مبدء الاثبات بالنسبة الى المبادىء الثلاثة الخاصة واما اشتراك بالنسبة اليها جميعا فلا فائدة
 قوله الجواب ان اشارة الى الصغرى والكبرى مصطوية تقرير القياس هكذا الوجود مجزوم به مع التردد في الخصص
 وكل مجزوم به مع التردد مشترك معنونه وقولك انك ولو لم يكن اية دليل للكبرى كسب قوله الصحة النقيض
 لا يقدح في كلامه المقدم مشقة باق الصغرى المشارة اليها ممكنة مع انه قد تقررت ان شرط انتاج الشكل الاول
 فعلية الصغرى لا نقول ان ذلك مخصوص بها اذ ان صدق وصف الموضوع في الكبرى وجب الفعل كما هو صواب
 الاشياء واما ان كان لاجب الامكان كما هو صواب الفاعل فبالقياس متيق وفاقا وان كان صفواه ممكنة ونقول
 ان الصحة ليس بمعنى الامكان بل بمعنى الثبوت او الصدق كسب

فوالمتشابهة للوجودات كانت المراد بسميها للوجودات فحققتها في لا في انواع الوجود والى لم يتحقق في كل فرد
صحة فساد تلك الانواع وكذا الكلام في سميها لاكثر الوجودات فلا يرد ان الحدوث لا يشمل الاطلاق
والهوية مثلا لقائلها على رأي الحكيم وان الكثرة لا يتحقق في الجوهر الفردي على رأي المتكلم والجوهر المجرد على
رأي الحكيم فقامل به
قد لم وانما يتوقف على تصديق ان اشارة الى الصفة تقرير القياس
هكذا تصورات الوجود والعدم جزء او شكل شرط هذا التصديق وكل شيء او شرط هذا التصديق بديلة
فتصور الوجود والعدم بديته به

فتم ان عبارة الشرح يقتضي ان يكون الكبر
وهذا التصديق بديلي وول ما ذكره اذ في لا يتناقض ما ذكره
السؤال في الشق الثاني فقامل ان الباسوس

قوله جوهه وحدانيه ايه اربسط في نفسه ليس فيه تعدد الاجزاء اصلا لا في الهيكله والصورة
ولا في الاجسام الصغائر الصلبة ولا في الجوهر الفلذة وانما يقبل الانقسام بذاته فلا في
المشايين فانه قبول الجسم للانقسام عندهم من جهة تركيبه من المهيكل والصورة وانما عرض
عليه بانه لو كان واحدا في نفسه لكانت الوحدة على تقدير ورود القسمة عليه منقسمة
ايضا لانه الوحدة عارضة له حاله فيه وانقسام المحل هو قبول انقسام المحل لان المحل في
احد الجوانب غير المتآثر في الجوانب الاخر فلم تكن الوحدة وحدة هفت في جانب عنه بان هذا انما
يتم لو كانت الوحدة صفة حقيقية سارية في محليها وليكن ذلك في صفة اعتباره ه
منعقدة يجمع المنقسم حيث هو مجموع فاذا ورد عليه القسمة من ان كانت الوحدة ابي الباساوس

قوله وانما امره الى انما في الاصل الثالث وقوله مع خروجه ايه اش من الى كبره ه
والنقد برب الجرم داخل في القسم وهو خارج عن الاشياء وقوله الا ان يقال ايه اش من الى الجواب
مجمع الكبر مستندا بانه داخل في العقل وقوله بانه صوره ايه منع للسند المساور فان لم يكن الباساوس
قوله بدو له تحت العقل فان المقصود من اللفظ في قوله ثم في صفة اش شره تهذيب الكلام ان الجرم داخل في
العقل بعلوم الجواهر وانما الاشياء طين في ان القوي الحقيقية الانسانية ثم تار وهذا قد ذهب جمهور
الحكام ابي الباساوس

قوله

قوله جوه واحد في اه اسبسط في نفسه ليس فيه تعدد الاجزاء اصله لانه المسمى بالصورة
ولانه الاجسام الصغار الصلبة ولا من الجوهر الفضة وانما يقبل الانقسام بذاته فلا فرق
المشابه فانه قبول الجسم للانقسام عندهم من جهة تركيبه من المسمى والصورة وانما من
عليه بانه لو كان واحدا في نفسه لكانت الوحدة على تقدير ورود القسمة عليه منقسمة
ايضا لانه الوحدة عارضة له حاله فيه وانقسام المحل يوجب انقسام المحل لان المحل في
احد الجوانب غير المحل في الجزء الاخر فكل الوحدة وحدة ههنا وفيها بغيره بان هذا انما
يتم لو كانت الوحدة صفة حقيقية سارية في محلاتها وليكن ذلك بل هي صفة اعتبارية
شعلقة بجميع المنقسم حيث هو مجموع فاذا ورد عليه القسمة زالت الوحدة الى الباساوس

قوله وانما ابراهيم الى اشار الى الصفات الثلاثة وقوله مع خروجه اه اشار الى كبره
والنقد بر الجوز داخل في المقسم وهو خارج عن الاشياء وقوله الا ان يفاراه اشار الى الجواب
بمنع الكبر مستندا بانه داخل في القدر وقوله يعان صراحة منع للسند السابق لانهم لم يذكروا
قوله بدو قوله فثبت العقل فان المقسم هو الجسم ثم في صفة شريفة تذهب بالكلام ان الجسم داخل في
العقل بل هو الجسم وانما الشياطين هي القوى المتخيلة الانسانية ثم تار وهذا قد ذهب جمهور
الفلاس الى الباساوس

بما يكون

قوله فاما بوجود الفرد الى اشارة الى قياس شئنا في تقديره لو كان الكلي الطبيعي موجودا بوجود الفرد بل في قيام
 عرض واحد مجليين لكن في قيام عرض واحد مجليين باطل ينتج ان كلي الكلي الطبيعي موجودا بوجود الفرد باطلا اما الملازمة
 فلكان الوجود كقولهم ان الله على الماهية عامض لها واما بطلان الثاني فذلك حصول عرض واحد مجليين كحصول الخمر
 الواحد في مكانين في زمان واحد فلو جاز ذلك لكان هذا وهو ضروري البطلان ويرد بوجود الفرق
 بينه الحصولين الا بمراسم فلو جاز حصول عرض متعددة في محل واحد معادلا لغيره اجتماع مسمين في مكان واحد
 ولان شخص العرض انما هو بالجل عمدة ان محله مستقل بشخصه فلو فاعم مجليين لزم اجتماع العليتين على
 حصول شخص العرض كالمعرض ابن الباسا و

قوله او بوجود مغاير الى اشارة الى قياس شئنا في آخر تقديره لو كان الكلي الطبيعي موجودا بوجود مغاير للفرد
 بل في قيام الكلي الطبيعي على فرد في ضرورة تغاير وجوديهما على ذلك التقدير لكن الثاني باطل لان الكلي هو
 الطبيعي مجلي على فرد فكذا المقدم وهو وجوده بوجود مغاير للفرد ابن الباسا و
 قوله ان الوجود اذ اعتبر به اشارة الى منع ملازمة الحقيقة الشرطية في القياس الاستثنائي والتقدير ان لا
 سلم الملازمة واما بلزوم هذا لو كان الوجود امر حقيقيا وليكن كذلك لانه امر اعتباري فلا يلزم من كون الكلي الطبيعي
 موجودا بوجود فرد في قيام عرض واحد مجليين كمن الوجود امر اعتباريا انما هو عند الفائيين بل ان ذلك
 على الماهية واما عند من يقولون ان الماهية فليس امر اعتباريا بل امر حقيقي اصلي فافهم

ابن الباسا و
 قوله في الحاشية واخر لا بشرط شئنا اشارة الى ان الجنس الحيوان مثلا يقتضي
 تامة اخرى لا بشرط ان يقتصره اقاده مع شئنا ولا تغاير به مع شئنا فيكون باجمته ان الذي لا يقتصره
 التغاير بينه وبين ما يقارنه فيكون الجنس الاول وان يعتبر اقاده فيكون الجنس الثالث ابن الباسا و
 قوله في الحاشية اخذه بشرط شئنا اشارة الى بشرط ان يضم اليه شئنا اخر فبطابقا ان امر واحد فلا يلا حظا في تباينها
 بل اقاده كالحمار والناطق المأخوذ من حيث انها بطابقا الماهية الانسانية فالجنس المأخوذ بهذا الاعتبار
 هو على النوع واعتراض بان النوع مجموع الجنس والفصل فكيف يمكن عبارة عن المأخوذ بشرط شئنا اعني الحيوان
 المأخوذ بشرط الناطق مثلا ويجاب عنه بان تجميعه على ان النوع والجنس والفصل واحد بالذات لكن فيه
 حيث لا يحتمل المقام فتأمل ابن الباسا و

الجسم من حيث قبوله للصورة النوعية التي هي أعراض يمتاز بها
أنواع الجسم* والثانية تلك الأعراض* وأما المتكلمون فقالوا الجوهر
ان انقسم جسم والا جوهر فرد ومبنى نفي الهيولى والصورة على
نفي الكلى الطبيعي في الخارج بل النفيان متحدان لأن التغير بينهما
وبين الجنس والفصل اعتباري اذ ما به يتقوم الشيء ان أخذ بشرط لا
شيء كان جزءاً خارجياً غير محمول وهو الأوليان أولاً بشرط شيء كان
جزءاً ذهنياً محمولا وهو الاخير ان ولو تغيرن بالذات لكان لشيء واحد
ماهيتان أو يكون اطلاق الجزء على إحداها مجرد اصطلاح فذهب
المتكلمون والاشراقيون إلى نفيه حتى قال المتأخرون إن الأشخاص
هويات بسيطة خارجاً ينتزع عنها الكليات بحسب التنبيه للمشاركات
والمباينات إلا انه يسمى المنتزع منها بلا ملاحظة أمر خارج ذاتياً وبها
عرضياً واستدلوا عليه بأنه لو كان موجوداً فاما بوجود الفرد فيقوم
عرض واحد بمحلين أو بوجود مغاير له فلا يصح الحمل وبأن كل موجود
في الخارج متشخص بداهة ويتجه على الاول أن الوجود أمر اعتباري
أنث الضمير وفيما يأتي عائد الى نوعه (قوله كان جزءاً خارجياً الخ) يعني
أن الجنس كالحوان يعتبر تارة بشرط لا شيء من انضمام فصل اليه
داخل فيه يحصله ويعينه فيكون جزءاً غير محمول وأخرى لا بشرط شيء
من الانضمام وعدمه فيكون صالحاً لها محمولا على الانواع المندرجة
تحتها وله اعتبار ثالث هو أخذه بشرط شيء كأنضمام الناطق جزءاً
اليه فيكون عين الانسان وكذا حال الفصل ومنه يظهر أنه ليس المراد
من الأخذ بشرط لا شيء تجريده عن كل شيء كما في الماهية المجردة
والأخذ لا بشرط شيء عدم مقارنة العوارض وغيرها في المطلقة
وبشرط شيء مقارنة العوارض كما في المخلوطة (قوله وبأن كل موجود الخ)
إشارة إلى الكبرى وصغرى الشكل الثاني وهي الكلى الطبيعي ليس

الكبرى والصورة

لا شيء من انضمام فصل اليه
فإن يقوم إلى انضمام

أن انضمام فصل اليه وعدم
أصطلاح الكليات

وأنها الكليات
أنها انضمام

بلا ملاحظة أمر خارجي
أنها انضمام

أنها انضمام
أنها انضمام

أنها انضمام
أنها انضمام

أنها انضمام
أنها انضمام

أنها انضمام
أنها انضمام

أنها انضمام
أنها انضمام

في انما في ذلك
 الصلوة وطور
 الكبرياء الباطنية
 (١٤)
 انما في ذلك
 الصلوة وطور
 الكبرياء الباطنية
 (١٤)
 انما في ذلك
 الصلوة وطور
 الكبرياء الباطنية
 (١٤)

* ثم العرض تسعة

فلا قدح في قيامه بمحلين * وعلى الثاني أنه من الاحكام الكاذبة للوهم كما
 أشار اليه الشيخ في الاشارات * وذهب المشائيون الى وجوده مستدلين
 بانه جزء الموجود في الخارج ويتجه بعد تسليمه أنه يجوز كونه جزءاً عقلياً
 فلا يلزم من وجود الكل وجوده (ثم) بعد بيان الجوهر واقسامه
 وتعريفها اعلم أن (العرض) وهو الممكن الموجود في موضوع بالمعنى
 السابق واكتفى عن تعريفه بتعريف الجوهر * والمراد بوجوده فيه
 الحلول بالمعنى المار لا التبعية في التحيز لعدم شموله لاعراض الجردات
 ومن ثمة جوزوا قيام العرض بالعرض كقيام السرعة بالحركة والنقطة
 بالخط * ورد بأنهما من الامور الاعتبارية اقسامه (تسعة) استقرار كل
 منها جنس عال والعرض عرض عام لها * واستدل عليه تارة بانه لو كان
 جنساً لها لا متنع تصورها بدونه وأخرى بان معنى العرض ما يعرض
 للموضوع وعروض الشيء للشيء انما يكون بعد تحقق حقيقته فلا يكون
 ذاتياً * وقيل الاقرب أن يقال لم يجعل جنساً لعدم العثور على كونه ذاتياً
 أقول يتجه على الاول منع الملازمة مستنداً بجواز التعريف بالخاصة
 وحدها وعلى الثاني أنه انما يستلزم خروج العرض عن محله لا خروجه عن

بتشخص في الخارج مطوية والجواب الآتى منع الكبرى (قوله
 والمراد بوجوده الخ) أى في المحل جوهرأ أو عرضاً فقيهه استخدام
 لأن المراد بلفظ الموضوع المحل المقوم يعنى أن معنى وجود العرض
 في المحل الاختصاص الناعت (قوله جوزوا قيام الخ) ايماء الى أنه لو
 قيل بان معنى الحلول التبعية في التحيز كما هو مذهب المتكلمين لم
 يجوز وهو كذلك لانه لو جوز قيام عرض بأخر لزم الترجيح بلا
 مرجح لانه ليس اولى من العكس وترجيح المرجوح لان قيامه بالجوهر

بمنزلة في الصفات
 الجبر الموصوف
 الى الباطنية

قوله لا تتبعه في التخيُّل كما ذهب إليه المتكلمون حيث فسروا وجود الوضو في المحل وقيامه بغيره بالتبعية
في التخيُّل بمعنى ان تخيُّره تابع لتخيُّر الجوهر الذي هو موضوعه فيكون الصفات القديمة عن الوضو لهم عند
ليست صوراً ولا عرضاً لانها ليست متخيَّرة بنفسها ولا قيز لها تابعا للشيء آخر فتكون واسطة وفيه
ايضا اعراض المحررات لعدم قولهم بوجود مجرد حادث واما الفلاسفة فلما قالوا ان صفات الله
اعراضا وبالمجردات هو هو ارضها عرفوا الوضو باقينا ولها في الاختصاص الساعات فاما الباساوي

قوله ومن ثم اي ومن اجل انه مراد به وجود الوضو في الموضوع الاختصاص الساعات صوراً والى اذ يقول
في انه يمكن عرض صفات الجوهر الذي لا يمتنع له الانشياء كالساعة المحركة فان المنعوت حقيقة بالساعة هو الحقيقة
لا الجسم الباساوي

قوله مرة اة حاصل الرد ان السعة والنقطة ليستا عرضيين
تأخيرها بل هما في الاعتبار فاك السعة في الاعتبار ان اللامعة للحركة بالاضافة الى حركة ارض
والنقطة نهاية للخط وهي عدم وانقطاع او نقصان السعة والخط عرضان بالنقطة عبارة عن الجوهر
الفرد والخط هو كسب في النقاط الجوهر الفرد واجباً لها ذاتا واصلها يشبه اليها اشياء
حسية بالها هنا وهناك الاشياء الى عدم ورتة بالاشياء انما هي في نفس الجوهر الفرد المترتبة
ترتيباً خصوصاً وليها نهايات وهي اعدام وانقطاعات فاما الباساوي

قوله منع الملازمة اة يعني ان اراد النقص بالكنه فالملازمة مسلمة لكن يمنع بطلان التالي اذ على تقدير
الوضو جنساً لها لا يمكن نقصها هابدون الوضو وان اراد صفة النقص فبطلان التالي مسلم لكن يمنع
الملازمة اذ لا يلزم من كون الوضو جنساً لها ان يمتنع نقصها من الوجه بل يجوز ان ينقص كل منها
بالتخصص وهو مما مثلاً فاذا عرفت ذلك يعلم ان الشيء قد ظل لوقا وتقيم على الاول منع بطلان التالي
ان اراد النقص بالكنه ومنع الملازمة ان اراد صفة الكان او له واظهر فافهم اي الباساوي

قوله وتيمم بتسليمه الى يعني انه ان اراد ان جزءه في الخارج فيمنع ما هو او المسلمة وان اراد ان
انه جزء له في الذهني فلا نسلم ان الجزء الذهني الموجود الخارج يجب ان يكون موجوداً في الخارج و احاط
عنه الحقوقيين بان الجزء لا يتقوم بالشيء ولا تعلق له بالخارج والذهني لا يتقوم به الا هيته
مع قطع النظر عن الوجود والعدم حقيقة انما يعلم بالضرورة ان اطلاق الحيوان على اشياء
ليس كاطلاق لفظ الحيوان على معانيه ولا كاطلاق الابيض على الجسم حيث يحتاج الى ملاحظة
عنه بل ينقسم بانه متقوم به ولا يقع بالجزء الا ما يتقوم به الشيء ولا يمكن فصل ما هيته بدونه
كالملك فانه لا يتقوم ولا ينحصر بدون الخط والخط مع قطع النظر عن وجوده وعدمه ولا شك ان
ما يتقوم به الموجود فيكون من جوداً والحاصل انه لا شك ان بعض الاشياء هي شياء بعضها فرد
بعض في امر مع قطع النظر عن الوجود وما يتبعه من المواضع فذلك الامر المشتمل على يتقوم به تلك الاشياء
فقد ذاتها ولا بد من وجوده انما وصيته والام لكن يتقوم به اي الباساوي

عن الاول

صحيح

* إما كم وهو قسمان * منفصل وهو العدد * ومتصل

اقسامه * وعلى الثالث أنه لا يلزم من عدم الاطلاع على ذاتيته الاطلاع على العرضية تأمل لانه (إما كم) ورسم ناقصا بعرض يقبل القسمة الوهمية لذاته وقد يفسر بما يقبل المساواة واللامساواة وفيه أنه دورى لأن المساواة هي الاتفاق في الكم الا أن يقال إن المراد بالمساواة معناها اللغوى أو أنها لا تحتاج الى التعريف لادراكه بالحس (وهو قسمان) لانه ان لم يكن لاجزائه حد مشترك وهو ما يكون نسبته الى الجزأين بالسوية بلا اختصاص باحدهما كالنقطة بالنسبة إلى جزئى الخط لا مكان اعتبارها نهاية أو بداية لهما أو نهاية لاحدهما وبداية للآخر (منفصل وهو العدد) فقط لان حقيقة المنفصل ما يجتمع من الوحدات بالذات ولا معنى للعدد سواه لانه مؤلف منها لا من مراتب الأعداد لأن كل مرتبة منها نوع حقيقى ممتاز عن سائرهما بمادتها والنوع الحقيقى لا يكون جزءا لا آخر على أنه يلزم الترجيح بلا مرجح أو الاستغناء عن الذاتى وكون الشئ ذا حقائق فى العشرة مثلا لكن انحصار العدد فيه انما يتم لو لم يعد الواحد عدداً (و) الالف (متصل) والحد المشترك يجب كونه

المعروض للآخر أو لى ورد بجواز كون أحدهما قائما بالآخر والاخر بجوهر جعل الآخر غير قائم به لعدم حلوله فيه فهو أولى من العكس وأقول فيه أن ذلك الجواز محل النزاع لانا نقول لجواز قيام عرض بالآخر والاخر بالجوهر لزم الترجيح الخ فكيف يكون رداً لدليلنا (قوله من عدم الاطلاع الخ) حتى يلزم من عدم جعله جنسا جعله عرضا عاما كما هو مدعاهم (قوله تأمل) وجهه أنا لم نحكم بعدم كونه عرضيا لاقسامه بل سكتنا عنه لان فساد الدليل غير مستلزم لفساد الدعوى لكونها لازما أعم (قوله لان حقيقة الخ) يؤخذ منه مقدمتان أحدهما

هذا هو المقصود من قوله
بما يقبل المساواة واللامساواة
بأنه دورى لأن المساواة
هي الاتفاق في الكم

هذا هو المقصود من قوله
بما يقبل المساواة واللامساواة
بأنه دورى لأن المساواة
هي الاتفاق في الكم

قار وهو الخط والسطح والتخن أو غير قار

بحيث اذا ضم إلى أحد القسمين لم يزد به أصلا واذا فصل عنه لم ينقص
منه شيئا فيلزم مخالفته بالنوع لدى الحد والا لكان التقسيم إلى قسمين
تقسما إلى ثلاثة وثلاثة الى خمسة وهكذا في ما اشتهر من أن النقطة جزء
الخط وهو جزء السطح وهو جزء الجسم التعليمي مساحة لانها اعراض
لها والكم المتصل أيضا قسمان (قار) مجتمع الاجزاء في الوجود (وهو)
المقدار واقسامه ثلاثة الاول (الخط) مقدار انقسم في جهة فقط
(و) الثاني (السطح) (و) الثالث (التخن) أي العمق والجسم
التعليمي وهو المنقسم في الجهات الثلاث (أو غير قار) بخلافه وهو
الزمان فقط عند القائلين بانه مقدار حركة محدب المحدد وقيل هو الفلك
الاعظم لانه محيط بالكل والزمان كذلك وقيل حركتها لانها غير قارة
كالزمان * ويتجه على الاول أن الاحاطتين مختلفتان * وعلى الثاني أن
الحركة توصف بالسرعة والبطء بخلافه وعليهما أن الاستدلال بموجبتين
من الشكل الثاني * وقيل جوهر مجرد لا يقبل العدم لذاته لانه لو وقع
لكان في زمان فيلزم وجوده حال عدمه * ويمنع بانه ان اراد بالظرف
الزمان الموجود فممنوع او الموهوم فغير مفيد ويعارض بانه لو وجد

لا شيء من غير العدد بما يجتمع من الوحدات بالذات والثانية كل
ما يجتمع منها عدد فبانضمام الثانية إلى قولنا حقيقة المنفصل الخ
ينتج الجزء الأيجابي من الدعوى من الشكل الأول وبانضمام الاولى
اليه ينتج السلبى منها المدلول عليه بقيد فقط من الشكل الثاني (قوله
فيلزم وجوده حال عدمه) ان كان الثاني عين الاول والا لزم التسلسل
(قوله ويعارض) معارضة تحقيقية في المدعى * منه مد ظله العالى

لان الحد المذكور في بعض النسخ
في المقدار المنقسم الى
وهو الخط والسطح والجسم
تقديره وينقسم الجهات
التقسيمية الى ثلاثة
لأنه والسطح قارة بمقدار
محيط الحد فيكون هو
جهة العلويين وهو
الحد البعيد منه وهو
جهة السفليين وهو
صفر وتكون الابعاد
كبر والنقير الارتفاع
بالحدود الفلك الاعظم محيطا بالكل
ينتج من الشكل الثاني الزمان
الفلك الاعظم محيطا بالكل
وهو كذا الاجزاء المتوحد في
الاعتبار الزمان الكلي
نقيره حقيقة المنفصل
في الجمع والوحد بالذات
ولا يجمع منها غير ينتج
حقيقة المنفصل عند
الاباسا
نقيره حقيقة المنفصل
في الجمع والوحد بالذات
ولا يجمع منها غير المنتج
في الجمع والوحد بالذات
بأنه انتج حقيقة
المنفصل كسبى بغير عدد
الاباسا

قوله او غير قاصر فلا يمتد الى ما لا يمتد الى اجزائه في الوجود وهو الزمان واعتبر من انه ان وجد شي من اجزاء الزمان
 يلزم ان يمتد الموجود بالمعدوم وان لم يوجد يلزم اتصال المعدوم بالمعدوم ولا محال لان بالضرورة وان
 اتصال اجزائه بعضها ببعض في الخيال كان من قبيل القام لا اجتماع اجزائه هناك واجيب بالانصال له
 بالنسبة الى الوهم والخيال وغير قاصر فانه يمتد بالقياس الى الخارج ابن الباساوس

قوله بانه مقداره الى ما يقع كمنصل يقدر به حركة مجتبه او شئ قليل منه شئ كثير من حركته بناء على
 تقدير الكثير بالقليل كقدره ووجهها باسمة ارباع عشر من رة او شئ من رة او منها بناء على تقدير
 الساعات كقدره ووجهها بزمان ووجه اخر فاضافة المقدار الى الحركة من اضافة المقدار
 الى المقدار او العارض الى المورض ابن الباساوس

قوله لانها غير قاصرة اشارة الى قياس شئ الى شئ الثاني في تقديره الزمان غير قاصر وحركة الفلك الاعظم غير قاصرة
 ينتج الزمان حركة الفلك الاعظم فانه ابن الباساوس قوله ان الاعاطين احواله الفلك الاعظم
 بكل الاجسام واحاطة الزمان بها فمختلفان في مختلفه المعنى ومن شرط حد الاوسط ان يكون متحد المعنى في
 الصغير والكبير فلك كثر في الحد الاوسط في هذا القياس ابن الباساوس

قوله وهو الزمان وانما كان الزمان كما لا بد من تفاوته وتقبل المداولة والاساوات فلا يزال دور في الفلك
 ساويزمان دور في اخر منه وانما في شئ من دورين وانما في نصف دور في ذلك من خواص
 الكم وانما لم يكن كما يفصله لانه لو كان كذلك لكانت القبول متالفة في الاوقات وذكر مستند لوجود الجوز
 الذي لا ينجز في اقل من غيره فابلى به ابن الباساوس

قوله يلزم وجوده الى هذا على تقدير ان يكون ذلك الزمان عين الزمان الاول وانما على تقدير ان يكون الزمان الثاني
 غير الزمان الاول يلزم التسلسل لاننا نقل الكلام الى ذلك الزمان ويرد عليه ايضاً ان الجوهر قسم للملك القسم للوحيب
 اللهم الا ان يقال انه لم يرد بالجوهر هو قسم للملك فافهم ابن الباساوس قوله ويبلغ بانه الى زمان امتناع العدم
 بعد الوجود لا ينافي الامكان فجزا ان لا يقتضي الوجود نظراً الى ذاته غايته دوام الزمان بجملة الاشياء على الاستمرار
 ولا استحالة فيه او نقول ان العدم يقع في ظرف الماضي وهو الآن فلا يلزم الملازمة تأمل ابن الباساوس

الحال لو كان انقسام المثلث
 الى اربعة القسمن الزين والنقصان نقص
 لا احد القسمن ولو فرضنا التقسيم فيكون التقسيم الى اثنين
 كمان الحداً ولو فرضنا التقسيم فيكون التقسيم الى اثنين
 تقسيم الاثنية هكذا ب. ب. والتقسيم لا ثلاثة تقبيل
 لا فخر تقبيل الاثنية هكذا ب. ب. والتقسيم لا اربعة
 تقبيل الاثنية هكذا ب. ب. والتقسيم لا اربعة

قول مختصة بذوات ام يعني ان المقصود من نسبتها الى ذوات الانفس اختصاصها بها با اختصاصا اضافيا او حقيقيا
لا كونها عامر صفة لها لا مشتركة كما في العوارض لانها في ذلك مشتركة مع الالباسا في

وهو الزمان * وإما كيف وهو إما هيئة محسوسة راسخة كحلاوة
العسل أو غير راسخة كحمرة الخجل أو نفسانية

لكان في زمان فان كان عين الاول يلزم ظرفيته لنفسه والا يتسلسل
وعلى المذاهب الثلاث ليس من الكم فضلا عن المتصل هذا * والمتكلمون
أنكروا الكم وقالوا المقادير جواهر مجتمعة أو أمور عدمية والعدد
أمر اعتباري والزمان وهمي * وفي ذكر دلائلهم طول ولا يبعد جعل
العدد والمعدود متغايرين بالاعتبار فقط ويؤيده صحة حمله على المعدود
مواطاة * وبعد الفراغ من الكم الذي هو أصح وجوداً من المقولات
النسبية واعم وجوداً من الكيف لشموله المجردات بخلاف الكيف
شرع فيه وقال (وإما كيف) ورسم ناقصا بعرض لا يقبل لذاته قسمة
ولا نسبة وقد يقال المراد بالنسبة توقف تصوره على تصور غيره
فينتقض جمعا بالكيفية المركبة لتوقف تصورها على تصور اجزائها
وبالكيفية المكتسبة بالحد أو الرسم لتوقفها عليه * وأجواب أن المراد
بالغير الامر الخارج لتبادره وبالتوقف عدم امكان التصور بدونه
والكيفية المكتسبة يمكن حصولها بالبداهة * وأعرض بأن العرض
المتوقف تصوره على تصور الموضوع مأخوذ في تعريفه فكيف لا يقبل
نسبة ودفع بأن المتوقف مفهوم العرض والكيف ما صدقه ولا يلزم
من توقف الاول توقف الثاني (وهو) بالاستقراء على أربعة أقسام لانه
(إما هيئة محسوسة) فان كانت (راسخة) فانفعاليات (كحلاوة العسل)
والا فانفعالات (كحمرة الخجل) والاحساس إما بالذائقة أو الباصرة
كما مر أو اللامسة كبرودة الماء أو السامعة كالصوت أو الشامة كالرائحة
(أو) هيئة (نفسانية) مختصة بذوات الانفس الحيوانية * ولا ينتقض

المتكلمون ان النسبة واعم وجوداً من المقولات النسبية واعم وجوداً من الكيف لشموله المجردات بخلاف الكيف شرع فيه وقال (وإما كيف) ورسم ناقصا بعرض لا يقبل لذاته قسمة ولا نسبة وقد يقال المراد بالنسبة توقف تصوره على تصور غيره فينتقض جمعا بالكيفية المركبة لتوقف تصورها على تصور اجزائها وبالكيفية المكتسبة بالحد أو الرسم لتوقفها عليه * وأجواب أن المراد بالغير الامر الخارج لتبادره وبالتوقف عدم امكان التصور بدونه والكيفية المكتسبة يمكن حصولها بالبداهة * وأعرض بأن العرض المتوقف تصوره على تصور الموضوع مأخوذ في تعريفه فكيف لا يقبل نسبة ودفع بأن المتوقف مفهوم العرض والكيف ما صدقه ولا يلزم من توقف الاول توقف الثاني (وهو) بالاستقراء على أربعة أقسام لانه (إما هيئة محسوسة) فان كانت (راسخة) فانفعاليات (كحلاوة العسل) والا فانفعالات (كحمرة الخجل) والاحساس إما بالذائقة أو الباصرة كما مر أو اللامسة كبرودة الماء أو السامعة كالصوت أو الشامة كالرائحة (أو) هيئة (نفسانية) مختصة بذوات الانفس الحيوانية * ولا ينتقض

في لا يجوز توقفها على تصور غيرها
تصور اجزائها (الباطن)
مع
انها موصوفة بالذات
فلا بد من توقفها على تصور غيرها
بأنها لا بد من توقفها على تصور غيرها

فقال ابن عباس ما وراء
هذا الكيفية التي قصار الحجة فيها
طريقي لقولنا انما يطقون ان
دعوه الى

بقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ۚ﴾

(قوله من أنها الخ) إشارة إلى صغرى الشكل الاول وكبراه وهي
وكل ما هو من الكيفيات المحسوسة ليست من الكيفيات المختصة
بالكميات مطوية فقولنا ففيه أنه منع للصغرى وقولنا على أنه منع

قوله بالاعتراف ان تصير ملكة بالتدريج كما علم من ان الكفاية متلازمة وان بداء حصولها حالا واذا ثبت
فيها ما وانما تحكمت صارت موصيها ملكة فان قلت لا يخفى ان في اولى ضعفها في الملكة شدة والاختلاف فيها
موجب للاختلاف النوعي فكيف يقال بان الكيفية الواحدة بان تصير تارة تصير ملكة وتارة تصير حالاً قلت
اجاب عن هذه الثلاثة الثاني باحاطة ان الاختلاف في الشدة والضعف المقصود للاختلاف في النوع ايما هو
في حصول الملكة في جزئية وصدقه عليها اعني ما هو قسم التشكيك لا في ثبوت الجزئية بل في موضوعاتها وما في قسم
من قبيل الثاني لا الاول اي ابنا ساو

في وضع القوة انه غير ان القوة يقال على مبدأ التأثير كالحركة فانها مبدأ الاخرى في هذا المعنى بل هي من
الكيفيات المحسوسة وعلى ضعفها يمكن ان يكون الحيوان من اوله افعال شائعة وهذا ان كان من الكيفيات
النفائية اجيب بان لا نشأ في نوع او في الكيفية بان يمتنع صدق البعض منها على شيء من مصادق عليه
الاخر فان الحركة في جميعها كونهما مذكورة بالحس يصدق عليها انها في الكيفية المحسوسة وفي جميعها كونهما قوة
شديدة فاعلم تصدق عليها انها من الكيفيات الاستعدادية اي ابنا ساو

موضوع
الشيء
في ذاته
لا في غيره
لأنه في ذاته
لا في غيره
فان القوة
هي التي
تكون في
الشيء
وغيره
فان القوة
هي التي
تكون في
الشيء
وغيره

والله اعلم
بما
في
الغيب
والله اعلم
بما
في
الغيب

قوله بلا واسطة في العوض الذي هو قسمي واسطة والثبوت بالمعنى الاعلى انه امر بسببه يحصل الشيء هو
ذو الواسطة صفة حقيقة أي اولاً لانها واسطة لخصو الواقع للقدوم والماء أو حجارة أو ثانياً باعتبار
ان الصفة حاصلة للواسطة اولاً ونسب الى ذي الواسطة ثانياً وتبعية الواسطة كالسيفينة الواسطة
ففي عوض الحركة لمع في السفينة ويسمى الاول واسطة في الثبوت بالمعنى الاقصى والثاني واسطة في

الموضوع الى البابا

قوله بان التقدير الاعتباري لا فاس في عدم لزوم جنس في مرتبة الحقيقة واحدة فاك الاستقامة
والاختلاف متلازم حيث كنهما مدركة بالحسن والكيفيات المحسوسة ومن حيث عروضها بالذات
للحكم والكيفيات المختصة بالكيفيات التي الباساوس

ابن
آدم
نفس
روح
لا يقبل
أقرب
وغيره

الباقى على حاله وهو من الكيفيات المختصة بالكميات والمقاومة المحسوسة
بالمس وهي ليست صلابة لوجود المقاومة بدونها في الهواء الذى فى الزق
المنفوخ فيه فتعين له الرابع وهو الاستعداد الشديد نحو ^{للانفعال}
ولهذه النكتة كان التمثيل بهما أولى من التمثيل بالمصاحبة والمراضية
أو هيئة مختصة بالكميات متصلة كالأستقامة ^{والخط} والتغير للسطح أو
منفصلة كالفردية ^{لثلاثة} * والأولى أن يذكرها المصنف وما يقال من أنها
راجعة الى الكيفيات المحسوسة بالبصر ففيه أنه ان اريد أنها مبصرة
بلا واسطة فى العروض سواء وجدت الواسطة فى الثبوت كما فى اللون
أم لا كما فى الضوء فمنوع كيف والرؤية المتعلقة باللون أولا وبالذات
متعلقة بها ثانيا وبالعرض. أو مبصرة بها ففيه أنه يستلزم اندراج ^{العرض} الاين
تحت الكيف فلا يكون جنسا عالياً. على أنه لا تنافى بين كونها مختصة
بالكم وكونها محسوسة * وما قاله عبد الحكيم من أنه يرد على القول
بعدم التنافى لزوم جنسين فى مرتبة حقيقة واحدة إلا أن يقال إن
الاقسام الاربعة ليست اجناساً متوسطة والكيف ليس جنساً عالياً
مندفع بأن التغير الاعتبارى كاف. على أن دعواه الثانية غير لازمة
لجواز أن يراد بالعالى فى كلامهم مالا جنس فوقه سواء كان تحت جنس
أو لا خلافاً للمناطق فتدبر * وبعد الفراغ من الكيف شرع فى الاعراض
للكبرى (قوله يستلزم اندراج الاين تحت الكيف) لأن اقسامه من
الحركة والسكون والاجتماع والافتراق مرئية بالواسطة (قوله فتدبر)
وجهه أن تلك الارادة ضعيفة لما سياتى من أنهم كثيراً ما يقابلون العالى
بالمفرد وأنه يؤخذ من الدعوى الاولى أن تلك الاقسام لو كانت اجناساً
سافلة اندفع الايراد وليس كذلك * والثانية أن الكيف لو كان جنساً
سافلاً والاقسام أنواعاً اندفع وهو كذلك لكن يلزم اشكال آخر وهو

فاننا بسطة بلا واسطة في العروض
لكن يوجد الواسطة في الثبوت
وهو الضوء فالعرض في الثبوت
منه واسطة من رؤية الضوء
واسطة في ثبوت الرؤية
للقول فمراة قدس على الواسطة
في الثبوت واسطة في الثبوت
بالمنع الاضطرر وهو بالذات
مع الواسطة في العروض
الى البسطة في العروض
عقود بغير فتن في كل من يطلبه
الى

ممكن حصول الشيء بالافتراق بين
او المصنف فالحصول للشيء افتراق
او في ذلك كاشف افتراق هو ما قاله
المصنف في بعض تعليقاته فانهم
ابن البساسيري
او حصوله هو في بعض ما يقتضيه
عنه هو اخر الى ابن البساسيري
اشاء ما يمكن ان لا يكون خلافا
بفعل كما في ضرورة الفلاس في افتراق
الموجودين في وسط لان الفلاس يمكن
عنه المتكلمون ابن البساسيري
فيكون حصول الافتراق في الخبر لا بد
ولا بد ان يكون الافتراق في الخبر لا بد
يكون حقيقة او تقدير في الخبر لا بد
اصلا ولا بد من حصول في الخبر لا بد
الحصول في الخبر لا بد من ان يكون
لا بد من حصول في الخبر لا بد من ان يكون

* وأما أين وهو هيئة تحصل للشيء بحصوله في المكان * وإمامتي
وهو هيئة تحصل للشيء بحصوله في الزمان ^{لأنه لا يكون فيه إلا زمان} ^{فغيره في المكان}

النسبية والمتكلمون أنكروها إلا الاين ولذا قدمه وقال (وإما أين)
وفسروه بأنه الحصول في الحيز وقالوا إن اعتبر حصول جوهر باعتبار
آخر فإن أمكن تحليل ثالث بينهما فافتراق والا فاجتماع وإن لم يعتبر فإن
كان مسبوقا بحصوله في ذلك الحيز فسكون أو في آخر فحركة ولا يخفى
أن تسمية الحصول المقيد بما مر افتراقا اصطلاحية فيما يقال إنه من مقولة
الاضافة كالاخوة والمتضايقان افتراق زيد عن عمرو ومثلا وعكسه ففيه
أنه إذا كان اسماله كيف يكون منها * نعم تلك الاضافة معناه اللغوي
ولازم الاصطلاحى فهذا من اشتباه الملزوم باللازم وقس عليه الاجتماع
(و) قالت الحكماء (هو هيئة تحصل للشيء بحصوله في المكان) الحقيقي
بأن لا يزيد عليه وغيره ككون زيد في الاقليم * ورده الامام بأنه
لادليل على غير الحصول لانها إن لم تكن نسبة لزم كون الاين كذا أو
كيفاً والآفة تلك النسبة إنما هي الى المكان بالحصول فيه (وإمامتي
وهو) الحصول أو (هيئة تحصل للشيء بحصوله في الزمان) حقيقة كالיום
لأن الزمان ^{شأنه المتكلمين} ^{شأنه المتكلمين}
لزوم حقيقتين في مرتبة لشيء واحد * نعم لو جعل نوعا حقيقيا والاقسام
أصنافا وأنواعا اعتبارية لم يرد شيء . ويمكن حمل كلامه عليه بجعل النفي
فيها متوجها الى القيد والمقيد (قوله ولذا قدمه) التقديم للحصر بالنظر
إلى ما في الكتاب وللاهتمام بالنظر إلى غيره فلا ينتقض الحصر بجواز
كونه لكثرة مباحث الاين (قوله بأنه الحصول الخ) أى بهذا الطريق
لا بهذا التفسير فلا يردان هذا التعريف دورى لاخذ المفسر بالفتح في
التفسير (قوله وغيره) تركنا مثال الحقيقي وتعريف غيره على طريقة

فيكون الذي نفى حصوله دون
الهيئة التي فصلها كان محمدا
ابن البساسيري
هو كالمشقة في زمان لا يفتقر
هذه كالمشقة أو كمدون في المطر
فراقة الهيئة الى البساسيري

او انما كثر في قوله
السببية والاداء للشيء
والسببية والاداء للشيء

(٢٢)
او انما كثر في قوله
السببية والاداء للشيء
السببية والاداء للشيء

الشيء هو الذي لا يمكن ان يكون
الشيء هو الذي لا يمكن ان يكون
الشيء هو الذي لا يمكن ان يكون

طبيعيا كالاهاب أولا كالثياب وهو ينتقل بانتقاله كالهية الحاصلة
للانسان بسبب كونه متعمما أو متقمصا * وإما فعل

العمامة ولذا لم يقل أو ببعضه وتفسيره بنسبة الشيء إلى ما يحيط به
مسماحة * ثم إن المحيط أعم من أن يكون أمرا (طبيعيا) ذاتيا (كالاهاب)
للهرّة مثلا (أولا) طبيعيا وعرضيا (كالثياب) للانسان (وهو) أي
والحال أن المحيط (ينتقل بانتقاله) أي الشيء المحيط وصيغة المضارع
للاستمرار فيخرج به الاين المتعلق بالمكان فانه وان كانت حالة تحصل
للشيء بسبب ما يحيط به الا أن المكان لا ينتقل بانتقال المتمكن * أما
إذا كان بعدا فظاهر وأما إذا كان سطحا فلانه وان انتقل بانتقاله في
الزق المنفوخ إذا سكن تحت الماء ثم خلى إلا أنه لا يصح أنه ينتقل دائما
فاندفع ما يقال إن هذا لا يتمشى عند أصحاب السطح إلا أن يراد
الانتقال بالذات . وتلك الحالة (كالهية الحاصلة للانسان بسبب كونه
متعمما أو متقمصا * وإما فعل) الاولى وإما أن يفعل الدال على التجدد

(قوله وأما إذا كان سطحا الخ) قد يقال السطح خارج بقوله ما يحيط
به لان المراد بما الجسم كما يشعر به قوله كالاهاب (قوله فاندفع ما يقال
الخ) على أنه يتجه على جوابه ان الفرق بين الانسان والهواء وبين
اللباس والزق ممنوع كيف والانتقال في كل من الاولين ذاتي والاخيرين
عرضي وحمل الذاتي على الارادي دون الطبيعي يخرج وضع ماء عدا
الحيوان * ويجاب بان المكان هو سطح الزق وهو متحرك بتبعية الزق
والزق متحرك ومنقول بتبعية الهواء الحاصل فيه لكن جوابه انما يتم
لو حمل الباء في قوله بانتقاله على السببية القربية * وأما إذا حملت على
السببية البعيدة أو المصاحبة فلا (قوله كالهية الحاصلة الخ) في اشارة

وهو التأثير كالتسخين * وإما إنفعال وهو التأثير كالتسخين * وإما
وضع وهو هيئة تعرض للشيء

لاطلاق الفعل على الأثر الحاصل من التأثير كالتسخونة الحاصلة في المتسخن
وقس عليه الانفعال (وهو التأثير) أى تأثير الشيء في الشيء مادام
سالكاً والانسب بالتعريفات المارة هيئة غير قارة تعرض للمؤثر حال
التأثير (كالتسخين) أى كحال المتسخن مادام يسخن فإن له فيها حالة
غير قارة هي التأثير التسخيني (وإما انفعال وهو التأثير) عن الغير مادام
سالكاً والاولى هيئة غير قارة تعرض للمؤثر حال التأثير (كالتسخين) أى
كحال المتسخن مادام يتسخن فإن له حيثئذ حالة غير قارة هي التأثير
التسخيني * وقد يقال إن هذا يناهى القول بأن التسخين حركة في الكيف
والتسخين تحريك فيه * والجواب أن كونهما فعلاً وانفعلاً قبل استقرار
التأثير والتأثر وكونهما كيفاً بعده ولذا قالوا إن الحاصل بعد الاستقرار
لا يكون من هذا القبيل بل يكون كيفاً أو وضعاً أو إضافة أو غير
ذلك من الاعراض (وإما وضع وهو هيئة تعرض للشيء) جسماً أولاً
وليس المراد به الجسم والآ فان أريد به الجسم الطبيعي خرج الوضع
الثابت للمقادير أو الجسم مطلقاً ولو تعليمياً خرج وضع ماعدا الجسم
التعليمي من المقادير * وما يقال من أنه لو لم يرد به الجسم انتقض التعريف
الهيئة تارة والحالة اخرى تفنن (قوله حالة غير قارة الخ) إشارة الى
اتحاد الحالة والتأثير هنا ولذا عبر عنها بالتأثير (قوله والجواب أن كونهما
الخ) كذا قالوا * وقد يقال إنها بعد الاستقرار غير موجودين فكيف
يكونان من الكيف فالجواب بأن الحركة بمعنى التحرك فهو من
مقولة الانفعال والتحريك من الفعل ولا يلزم من كون ما فيه الحركة

بأن كان المراد بالشيء الجسم فلهذا
يراد به الجسم الطبيعي والحيواني
المتحرك ولا يلزم من كونه تعليمياً
لأنه لا يرد عليه غير ما في
المراد بالشيء الجسم فلهذا
يراد به الجسم الطبيعي والحيواني
المتحرك ولا يلزم من كونه تعليمياً
لأنه لا يرد عليه غير ما في
المراد بالشيء الجسم فلهذا
يراد به الجسم الطبيعي والحيواني
المتحرك ولا يلزم من كونه تعليمياً
لأنه لا يرد عليه غير ما في

بسبب نسبتہ الى الأمور الخارجة عنه أو بسبب نسبة أجزائه
بعضها الى بعض كالقيام والقعود

منعاً بالشكل الذي هو من مقولة الكيف ففيه أنه لا ملاحظة في الشكل
للاجزاء ولا لنسبتها إلى الأمور الخارجة فيخرج بقوله (بسبب نسبته)
كما في البسائط أو نسبة اجزائه كما في المركبات (إلى الأمور الخارجة
عنه) كوقوع بعض نحو السماء وآخر نحو الأرض * وتفسير قوله بنسبته
بالشق الثاني يخرج وضع ما لاجزاء له (أو) لمنع الخلو وليس بمعنى الواو
الواصلة والا لا تنقض التعريف جمعا بوضع مركز العالم الحاصل بنسبته
إلى الأمور الخارجة فقط وبوضع الفلك الاطلس الحاصل بنسبته إلى
الأمور الداخلة فقط ولا ينافي هذا جعلهم الوضع هيئة معلولة للنسبتين
لأنه مخصوص بما إذا وجدنا * ولا يبعد القول بأن اطلاق الوضع على
حالتها بالاشتراك اللفظي فيكون المعنى و(بسبب نسبة بعض اجزائه
إلى بعض) بالقرب والبعد والمحاذاة (كالقيام والقعود) فانهما وضعان
متغايران لاختلاف نسبة الاجزاء فيهما إلى الداخل والخارج * وإنما
أعتبر في ماهية الوضع نسبته إلى الخارج أيضا لتلا يكون القيام بعينه
انتكاسا لأن القائم إذا قلب بحيث لا يتغير النسبة فيما بين اجزائه كانت
الهيئة المعلولة لتلك النسبة باقية بشخصها * والقول بان الاجزاء التحتانية

والتحريك كيفاً كونهما كيفاً فافهم (قوله في الشكل للاجزاء) اى بنسبة بعضها الى بعض (قوله بوضع مركز الخ) هذا النقض مبنى على ان المراد بالخارجة ما ليست بداخلة دخول الجزء في الشكل والمظروف في الظرف كما ان الحصر في قولنا الداخلة فقط مبنى عليه وبه يشعر كلامهم فعلى هذا المراد بالاجزاء في قوله الاتى بسبب نسبة بعض الخ اعم من

والنسبة الامور الخفية
والنسبة الامور الواضحة
الكتاب
ارادة النبي في النسبة
اعلم ان النبي هو اوسط النسبتين
والتسوية الى الامور الواضحة
فالافاضة هي اضافة السبب
الى السبب فانهم في الباقى

فَيُتَوَضَّعُ الْقِيَامُ وَضَعُ الْأَمَلِ
بِعَيْنِهِ إِلَى

في القيام فوق الاجزاء الفوقانية في الانتكاس من دفع بأنها راجعة
 إلى النسبة إلى الخارج لان التحتية عبارة عن القرب إلى المركز والبعد
 من المحيط والفوقية بالعكس * واعتراض على دليل اعتبار النسبة إلى الخارج
 بان اللازم منه اشتراكهما في معنى الوضع الذي هو جنسهما فجاز
 افتراقهما بالفصل الحاصل من النسبة الخارجية وأجيب بأن الجنس
 والفصل متحدان وجوداً وجعلاً فلا يتصور مقارنة حصّة من الجنس
 لفصل ثم مفارقتها إلى فصل آخر فيلزم اعتبار النسبتين في الوضع *
 ثم الاوضاع قد يتخالف بالنوع كوضع القيام والانتكاس وقد لا يتخالف
 به كواضع المتمكن حين انقلاب سطوحه وتكون بالطبع كالقيام
 وبخلافه كالاتكاس ويكون فيه تضاد كما فيهما وشدة وضعف اذ
 الشيء قد يكون أشد انتصاباً أو انحناءاً * واعلم أن المتكلمين قالوا
 لا وجود لما عدا الاين من الاعراض النسبية * واستدلوا عليه بان
 متى لو وجد في الخارج كان كائناً في زمان فله متى وتنقل الكلام
 اليه وهلم جرا فيتسلسل والاضافة لو وجدت حلّت في محل والحلول
 اضافة بين الحال والمحل ولها حلول آخر فيتسلسل * والوضع والملك
 والفعل والاتفعال لو وجدت فيه لكانت ذات وضع وملك وفعل
 وانفعال فننقل الكلام إليها فيتسلسل * وأجيب في الاضافة بان اللازم
 من الدليل امتناع وجود كل فرد من أفرادها وهذا سلب الكل وهو

الحقيقية والحكمية ولو قال بدله أو الداخلة فيه لكان اخصر واشمل
 (قوله متحدان وجوداً الخ) أي فاذا تحققاً معاً في ضمن فرد مخصوص
 في الخارج كالقيام المخصوص امتنع مفارقة الحصّة المخصوصة من الجنس
 عن الفصل الذي حصل به القيام وانضمامه إلى الفصل الذي حصل به
 الانتكاس المخصوص للزوم انقلاب الماهية كانقلاب زيد فرساً بخلاف

والنسبة الى الامور الداخلة
 والنسبة الى الامور الخارجة
 ابن البنا
 والاضافة في الخارج
 لان الاضافات المذكورة
 هي في الخارج والاضافة
 في الداخل
 فالاضافة في الخارج هي
 التي

* ثم المقولات العشرة * هي الجوهر * والكم * والكيف *
والاين * والمتى * والاضافة

لا يقتضى السلب الكلى الذى هو مدعاكم فلا تقربله * والذى يظهر لى
أن هذا الجواب جار فى الكل وأنه يمكن الجواب فيه بان الدليل جار فى
الايين مع قولكم بوجوده وفى الفعل والانفعال بانه انما يلزم ذلك لو لم
ينتهي الى فاعل ومنفعل لا يحتاج الى فعل وانفعال تدريجين وهو ممنوع
لوجوب انتهاء ما بالعرض الى ما بالذات * وأنت خير بان فساد الدليل
لكونه ملزوما للدعوى وجاز أن يكون أخص لا يستلزم فسادها
(ثم) بعد تفصيل الجوهر والعرض باقسامهما اعلم أن (المقولات) الثلاث
كل منها جنس عال هي (العشرة) المذكورة فالكلام من قبيل والدك
العبد * ولا يبعد جعل العشرة صفتها على معنى ان الامور التى يمكن
أن تطلق عليها هذا المركب التوصيفى مع قطع النظر عن ملاحظة المعنى
اللغوى لاعلى معنى أن الامور التى تسمى به اذ لم يعلم التسمية (هي) مجموع
هذه الامور * ويزيفه أنه يتبادر منه أنه اذا كان الجوهر عرضا عاما
يطلق على أمور آخر غيرها مع أن المطلق عليها المقولات الاربعة عشر
تأمل الاول (الجوهر) (و) الثانى (الكم) (و) الثالث (الكيف)
(و) الرابع (الايين) (و) الخامس (المتى) (و) السادس (الاضافة)

ما اذا اعتبر النسبة الى الامور الخارجية فان القيام والانتكاس
المخصوصين يكونان مختلفين بالجنس (قوله من قبيل الخ) فى ان تعريف
المسند للإشارة الى ان اتصاف الموضوع بالمحمول أمر محقق لا شك فيه
(قوله تأمل) وجهه انه يمكن بناؤه على مذهب السبكي من انكار

والجدة * والفعل * والانفعال * والوضع إذا لم يكن الجوهر عرضاً
عاماً كالعرض

(و) السابع (الملك) (و) الثامن (الفعل) (و) التاسع (الانفعال)

(و) العاشر (الوضع) وإنما تكون متحصرة فيها (إذا لم يكن الجوهر

عرضاً عاماً) للاقسام الخمسة (كالعرض) أي كما ان العرض عرض عام

لاقسامها التسعة اذ لو كان الجوهر عرضاً عاماً لها لكان كل منها مقولة

على حدة فتصعد المقولات إلى أربعة عشر * وقد يستدل على عرضيته

بانه لو كان جنساً لها لكان كل منها مركباً من الجنس والفصل والتالي

باطل لان النفس منها تعقل الماهية البسيطة الحالة فيها فلا تكون مركبة

للاقسام الحال بانه قسم المحل * وقد يمنع بانه إنما يتم لو كان التركيب

الذهني من الجنس والفصل مستلزماً للتركيب الخارجي من الهوي

والصورة وهو ممنوع * ويعارض بانها تعقل الماهية المركبة فلا تكون

بسيطة والا لما انقسم حالاً * ويتجه على الثاني أن تصور المركب

تدرجي فيجوز أن لا يجتمع اجزأؤه في التصور * وعلى الاول أن

التغاير بين الأربعة اعتباري فكيف لا يستلزم التركيب الخارجي * نعم

لو قيل بنى الكل الطبيعي في الخارج لانه لا يقول به المانع

وإلا لما عُد الهوي والصورة من أقسام الجوهر * بقي أنه يرد أنه إنما يصح

لو كان الحلول سرياناً وهو ممنوع لم لا يجوز كونه جوارياً فلا يكون

المفاهيم المخالفة في غير الشرع كلام المصنفين لغلبة الذهول عليهم

بخلافها في الشرع لانه تعالى لا يذب عنه مثقال ذرة (قوله فلا يكون

الجوهر الخ) أي فلا يثبت بالدليل كون الجوهر الخ ولم نعبء بهذا

الكلام مع أنه المناسب للتفريع ليحصل الارتباط التام بقوله بل يكون

مركبة من النفس والفصل
بأن النفس لا يكون
جمله أقسامه تعقل وتصور
الباطن ولا يكون كاشفاً
بأنه لا يكون بسيطاً
بل مركباً بسيطاً
بأنه لا يكون بسيطاً
بل مركباً بسيطاً

لأنه لا يكون بسيطاً
بل مركباً بسيطاً
بأنه لا يكون بسيطاً
بل مركباً بسيطاً

لأنه لا يكون بسيطاً
بل مركباً بسيطاً
بأنه لا يكون بسيطاً
بل مركباً بسيطاً

لأنه لا يكون بسيطاً
بل مركباً بسيطاً
بأنه لا يكون بسيطاً
بل مركباً بسيطاً

